بدلالة بعطلان لازمها عبد الحكيم بل المشبه به ادعاء الى هذه انه اذا كان المراد بالمنية المرة
بادعاء السبعية لم يكن هذا اضافياً عند القول بكون الاسناد مجازياً بالاثبات
مثلاً ان يسند الى القادر الحقيق دون الزمان المشبه بالقادر المتصور بصورته فيلزم
السكاكي ما هو به منه قال نوع الاطول ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية
عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه
حقيقة وحقه ان يسند اليه ويزيف هذا الدفع بان ما قيل انه قرينة الاستعارة
بالكناية عنده استعارة تخييلية هو اللفظ المستعمل من الصورة الوهمية لا عن
خطا لانه صرح من بحث رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ان قرينة
الاستعارة بالكناية قد تكون امراً وهمياً كما في اظفار المنية ونطقت الحال
وقد تكون امراً محققاً كما في انبتت الربيع البقل وهزم الامير الجند وقد اخبر بانك ان
ممن كلامه هذا شيء اخر يستطلع عليه وبما ذكرنا ظهر ان بين الاعتراضات على ان
مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يراد المشبه به حقيقة وان المراد بما اسند
الى المشبه به معناه الحقيقي من هذه الاوجه لا على تجرد ان المراد المشبه به حقيقة
حتى يكفي في دفعها الاشارة الى ان مراد نفس المشبه بادعاء كونه المشبه به كما ظنه
الشم وتبعه القوم اه ملخصاً هو ان السبع حقيقة بل المراد الموت لكنه بادعاء السبعية
له وجعل لفظ المنية مراداً به للفظ السبع ادعاء وحينئذ يكون المراد بمنيته صاحبها
بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يتسد المعنى
ويتبطل الاضافة وايضاً يكون الامر بالبناء لها متى كان الدلالة لكنه بادعاء انه بات
وجعله من جنس العلنية لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقاً على الحقيقة حتى
يتوقف على السبع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكنه بادعاء انه قادر مختار رمت
اجله المبالغة في التشبيه وهذا الذي ادعينا انه مراده ظاهر يطلع عليه
اي على ذلك ولانه ينتقض الخ حاصل استدلال السكاكي كما اشار اليه الشم
بقوله والحاصل الخ ان كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه وارادة المشبه به بواسطة
القرينة وكلما هذا شانه فهو استعارة بالكناية فكل منع لصدق الاول مستدلاً انه يلزم
المحال وهذا انتقض له بالتخلف فان دليله يوجب من المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان
ولا استعارة بالكناية لاشتراطه لعدم ذكر المشبه به فقد ترك من قرينة ما
الاقدام عبد الحكيم على المطول ما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي وهو الضمير
من نهارهم وليله لان المراد به الشخص والضمير في صام وقام هو الفاعل المجازي هو المنية
على وجه منع عن التشبيه بان يكون المشبه به جنساً او جملة او حالة منتزعة ان
هو فعلى ما جرى عليه لا يكون الا بتقدير ادوات التشبيه والست والمثال المتقدم
ليس من هذا وتنظير هما قد لك سيف تريد منه اسد وما انتفى من زيد برايت
السيف

السيف فيريد اسد وركبته على قوله او حالة ما نصبه او مضافاً الى المشبه كلحية الما
كما في المطول قد تركه الخ صدوع لا تجتمع اي بلاء غلالية قد زر الخ والبلاء بالكسر
والقصر جمع درع كلية الثوب صار خلقاً واذا فتح مد والغلالة شعار يلبس تحت الثوب
وتحت الدرع ايضاً مع ذكر الطرفين هما المد وضمير ازراره او جمع غلالة عبد الحكيم
اي الامور العارضة له

اي الامور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال او يكون بياناً قريباً حتى
لا يرد الرفع فانه عارض للمسند اليه من حيث انه مسند اليه فالاضافة في الترجمة للعهد
واخرج المعمار فانه اطلق بهيئة الاضافة احوال الترفع للمسند اليه بواسطة انها
احوال الاسناد او المسند كلكونه مسند اليه لا سناد موكد ومسند اليه لمسند مؤخر
لان ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تاكيد الاسناد وحال المسند اليه
من تقدمه وكتب على قوله التي بها مضافه والقرينة على ذلك ما تقدم في تعريف
علم المعاني من حيث الخ حيثية تقييد خرج ما يعرض له من حيث ذاته كلونه
جوهراً او عرضاً كلياً او جزئياً او من حيث عدد حروفه كلونه ثلاثياً او رباعياً
وغير ذلك وقدم المسند اليه اي احوال المسند اليه وكذا ما بعده لما سياتي
اي في تاخير ما انه الركن الاعظم نعم اما حذفه او ضمه عن اقامة شيء مقامه
وحيث يكون لمعنى معنوي كما هو اللائق بالفن لا لمجرد ابراز لفظي وبهذا ظهر
وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدا من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف
اما ان يقوم شيء مقامه كما في باب النيابة ورافعه الفعل او شبهه وباب الاشتغال
المزيغ وباب التصدر ولا يحتاج حينئذ للقرينة بل للداعي الى الحذف او
لغرض لفظي كالتقاء الساكنين نحو آخر بنا يا مقوم واضرب الرجل فتقول
المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف وهو الفاعل وحينئذ يجب اسناد
الفعل الى المفعول لانه سبب المقام مع انه لا يجب اسناد الفعل وان يكون
المسند اليه المفعول كما عرفت اه بحيث وكتب ايضاً قوله اما حذف اما اعتماداً على
القرينة المعينة له والحرية بتوجيه لها المعم لانها غير صحيحة للحذف والكلام في المزايا
المرجحة التي تختص البليغ على اطلاقها لان العامي ايضاً يحذف لوجود القرينة اما ذو
فلا الاطول وكتب ايضاً ما نصه اي اخذه اذ الحذف فعل المتكلم فلا يكون من احوال
المسند اليه لكونه عبارة اي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي
اعم الاسقاط مشعر بالعدم بعد الاثبات ولذا اختير على لفظ الترك اشارة الى كونه
ركناً اعظم لا أسقط عبد الحكيم وبهذا يندفع ما يقال ان من كلام الشم السابق
وحاصله ان ما ذكره من هذه الثلثة يدل على ان الحذف عدم الاسناد او ما ذكره
في نكتة التعبير هنا بلفظ الحذف يدل على انه الاسقاط بعد الاثبات وقد ذكر سابقاً

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)